النفط الكويتي يرتفع إلى 65.62 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 44ر1 دولار ليبلغ 62ر65 دولار في تداولات أول امس الجمعة مقابل 18ر64 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية نزلت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 42 سنتا الى 55ر63 دولار للبرميل وسجل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 14ر58 دولار للبرميل منخفضا 44 سنتا.

تمويل النمو الاقتصادي يتطلب حشد الأموال من الداخل والخارج

«الشال»: الكويت ستواجه قنبلة موقوتة وضخمة في سوق العمل

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الربا والنمو الاقتصادي: أن هناك خلاف مشروع ومفيد حول تعريف الربا، طرفه الأول جمهور علماء الشريعة الإسلامية الذين ينظرون إلى الفائدة على أنها ربا بالمطلق، وطرفه الثاني اقتصاديون يحررون الفائدة حتى مستوى معين من الربا، وتحريرها مرتبط بعوامل ومتغيرات الاقتصاد الكلي. ومبرر تناول الموضوع في هذا التوقيت في تقريرنا هو تلك الزوبعة التي أثيرت حول الإكتتاب في أسهم شركة «شمال الزور الأولى» وشركة «بورصة الكويت»، ورأينا أنه من الأفضل إبداء رأي بعد هدوء الخواطر التي أثارتها، فالأصل هو البحث عن المخارج وليس الإصطفاف العاطفي.

من وجهة نظر إقتصادية، الفائدة بالمطلق ليست ربا لإختلاف البيئة والغرض في زمن تحريمها عن زمننا الحاضر، وهناك عوامل لابد من أخذها في الإعتبار عند الحكم على حد الفائدة الأقصى، قبل تحولها إلى ربا، فإلى جانب ضرورة قياس المنافع والتكاليف الناتجة عن توظيف الأموال وهي الفاصل ما بين التحريم والإباحة لابد من النظر إلى عوامل قياس أخرى. فالنقود في زمننا الحاضر هي وسيط للتبادل، وقيمتها تتأثر بالتضخم الذي يطال السلع والخدمات التي تسعر بها، فإن إقترض فرداً 100 دينار كويتي من فرد آخر لمدة سنة، وإستعادة 100 دينار كويتي عند إنقضائها، والـ100 دينار كويتي بعد سنة لا تشتري سوى 95% مما كانت تشتريه عند إقراضها. يصبح المقترض قد تقاضى فائدة هي بحكم الربا، وعليه، فالتضخم عامل يحدد مستوى الفائدة من دون ربا سالب، بينما في القديم كانت المعادن بالمعادن والغلات بالغلات. وهناك أيضاً عامل المنافسة، فإن أصبحت بيوت الإقراض كثيرة، تحكمها رقابة، فهي لا تستطيع فرض إرادتها أو مستوى فائدتها على المقترض، ولكي تستمر، لا تستطيع سوى فرض تكلفة الأموال عليها، أو العائد الذي تمنحه للمودع والقريب من معدلات التضخم، زائداً تكلفة إدارتها وهامش ربح معلوم لمساهميها.

ويبقى الأهم، وهو علاقة الفائدة بالنمو الاقتصادي، وتمويل النمو الاقتصادي يتطلب حشد الأموال من الداخل والخارج لتمويل مشروعات التنمية، وكلما ارتفعت معدلات النمو كلما عنى ذلك خلق فرص العمل والحفاظ على المجتمع من شرور البطالة. والأموال تتبع العائد التنافسي في أي مكان في العالم، مشروطاً بإستقرار وإزدهار البلد، وتحقق تلك المنافع يجعل حدود الفائدة المباحة مرنة، لأن الضرر من عدم المنافسة عليها أكبر بكثير من دفع تكلفتها، وهو تعرض البلد لمخاطر سياسية وإجتماعية. ويشير تقرير حديث لوضع الاقتصاد العالمي الإسلامي State of the Global«2020/2019 Islamic Economy Report»، إلى أن حجم سوق السلع الإسلامية في عام 2018 بلغ نحو 2.2 تريليون دولار أمريكي، ومقدر له أنه يحقق نمو مركب بحدود 6.2% ليبلغ نحو 3.2 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2024، وأن حجم الأصول المالية الإسلامية بلغ في نفس العام 2.5 تريليون دولار أمريكي. كما يذكر التقرير بأن الاستثمار في شركات منتجات سلع وخدمات إسلامية بلغ 1.2 مليار دولار أمريكي في عام 2018 مرتفعاً بنحو 399%، نصيب شركات منتجات الحلال منها نحو 54%، ونحو 42% من شركات الخدمات المالية. وفي الحقلين السلعي والخدمي، لازال نصيب المنتج الإسلامي ضئيل ولا يتناسب مع نصيب المسلمين من سكان العالم أو اقتصاده. ومصدر معظم النمو في الإنتاج السلعي الإسلامي إما في دول غير إسلامية تنتج للمسلمين، أو دول إسلامية تأخذ بالتعريف المرن للربا، مثل ماليزيا وتركيا ودبي، ذلك يحجب الكثير من منافع النمو عن تلك الدول التي تأخذ بالتعريف الضيق للربا.

ورغم الإختلاف الجوهري بين نهج الديانتين، تشابهتا في تعريف مفهوم الربا، بشكل عام، والخلاف حول الربا بمعناه الضيق والمرن كان تجربة مرت فيها أوروبا في عصورها الوسطى إبان تخلفها عندما كانت الكنيسة مصدر معظم السلطات، حينها قاومت الكنيسة مبدأ نشوء الصيرفة التقليدية على يد عائلة «مديتشي» في فلورنسا المدينة الدولة في القرن الرابع عشر. فالوضع لديهم حينها كان مبرراً عندما كانت بنوك الطاولات –التخت– المنتشرة في الأسواق تجول بمندوبيها للبحث عن أشد الناس حاجة لتفرض عليه شروطها كما الحال في صدر الإسلام، وقدر مستوى الفائدة حينها في إحدى المدن البلجيكية «Bruges» بمعدل 43.5% ترتفع إلى 60% في مدن أوروبية أخرى. ولكن القرن الرابع عشر والخامس عشر ارتقى بتلك المصرفية إلى بنوك كبرى تتنافس عبر الحدود لتمويل مشروعات عصر النهضة الأوروبية. ولم يشفع ذلك النجاح الباهر، إذ إحتاج «كوسيمو مديتشي» أبرز شخوص العائلة المصرفية في آخر أيامه إلى طلب صك غفران من «البابا» يحرر روحه ويحميه من مصير محتوم في الدرك الأسفل لجهنم، وإشترط «البابا» لتطهيره قيامه ببناء مجمع كنسي ضخم، وكانت بداية تغير موقف الكنيسة، أي البحث عن مخارج وليس حكم قطعي.

ما نعتقد أنه صحيح، هو أن يخضع مفهوم الربا لدينا لنقاش هادئ، بين فريق من علماء الشريعة الإسلامية وفريق إقتصادي، وليأخذ هذا النقاش وقته، ودون ضجيج، فهدف الفريقين ليس إنتصار أحدهما على الآخر، وإنما توحيد قوى العقل لما هو في مصلحة الكويت التي سوف تواجه قنبلة موقوتة وضخمة في سوق العمل لديها.

9.251 مليار دينار جملة الإيرادات النفطية بنهاية أكتوبر

ورد في تقرير الشال الأسبوعي الصادر حول تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة – أكتوبر 2019 : تشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة لغاية نهاية شهر أكتوبر 2019 والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة حتى نهاية الشهر السابع من السنة المالية الحالية 2020/2019، قد بلغت نحو 10.132 مليار دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 64.1% من جملة الإيرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 15.812 مليار دينار كويتي. وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية حتى 2019/10/31، نحو 9.251 مليار دينار كويتي أي بما نسبته نحو 66.7% من الإيرادات النفطية المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها والبالغة نحو 13.863 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 91.3% من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 64.6 دولار أمريكي خلال الشهور السبعة الأولى من السنة المالية الحالية 2020/2019. وتم تحصيل ما قيمته نحو 881.603 مليون دينار كويتي إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ نحو 125.943 مليون دينار كويتي، بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها نحو 1.948 مليار دينار كويتي، أي أن المحقق إن إستمر عند هذا المعدل الشهري، سيكون أدنى للسنة المالية الحالية بكاملها بنحو 437.1 مليون دينار كويتي عن ذلك المقدر.

وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قد قدرت بنحو 22.5 مليار دينار كويتي، وصرف فعلياً –طبقاً للنشرة– حتى 2019/10/31 نحو 8.491 مليار دينار كويتي، وتم الإلتزام بنحو 1.526 مليار دينار كويتي وباتت في حكم المصروف، لتصبح جملة المصروفات –الفعلية وما في حكمها– نحو 10.017 مليار دينار كويتي، وبلغ المعدل الشهري للمصروفات وللإلتزام نحو 1.431 مليار دينار كويتي. ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة مؤداها أن الموازنة في نهاية الشهر السابع من السنة المالية الحالية، قد حققت فائضاً بلغ نحو 115.1 مليون دينار كويتي، قبل خصم الـ10% من جملة الإيرادات لصالح إحتياطي الأجيال القادمة، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتماده، علماً بأن معدل الإنفاق الشهري سوف يرتفع كثيراً مع نهاية السنة المالية. ورقم الفائض مع نهاية السنة المالية يعتمد أساساً على أسعار النفط وإنتاجه لما تبقى من السنة المالية الحالية، أي الشهور الخمسة القادمة، مع إحتمال كبير لأن يتحول إلى عجز إن إستمرت أسعار النفط عند مستواها الحالي، إضافة إلى إحتمال تكرار زيادة المصروفات الفعلية عن إعتمادات المصروفات المقدرة في الموازنة، وتلك سابقة حدثت في السنة المالية الفائتة.

بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن نتائجها

الشركات المدرجة تحقق 1.635 مليار دينار ارباح صافية

ذكر تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن أرباح الشركات المدرجة – 30 سبتمبر 2019 : بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن الأشهر التسعة الأولى من السنة الحالية 164 شركة، أو نحو 93.7% من عدد الشركات المدرجة البالغ 175 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها وتلك التي تختلف سنتها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 1.635 مليار دينار كويتي، أي بنسبة نمو بنحو 4.4% مقارنة بمستوى أرباح الأشهر التسعة الأولى من عام 2018 البالغة نحو 1.566 مليار دينار كويتي. وعند مقارنة أرباح الربع الثالث من العام الجاري البالغة نحو 520.2 مليون دينار كويتي، مع أرباح الربع الثاني لنفس العينة والبالغة نحو 542 مليون دينار كويتي، نجدها قد انخفضت بنحو 4–%، وانخفضت أيضاً بنحو 9.3%– عند مقارنتها مع أرباح الربع الأول البالغة نحو 573.2 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، زادت 5 قطاعات (من إجمالي 12 قطاع) من مستوى ربحيتها عند مقارنة أدائها مع أداء الفترة ذاتها من العام السابق، بينما انخفضت أرباح 7 قطاعات أخرى مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. أفضلها أداءً كان قطاع البنوك الذي زاد من أرباحه البالغة نحو 838.3 مليون دينار كويتي إلى نحو 902.8 مليون دينار كويتي (البنك الأهلي الكويتي لم يعلن عن نتائجه المالية بعد)، ثانيها قطاع الإتصالات الذي زاد أرباحه البالغة نحو 190.1 مليون دينار كويتي إلى نحو 209.1 مليون دينار كويتي، تلاهما في الارتفاع قطاع العقار بزيادة أرباحه من نحو 85.3 مليون دينار كويتي إلى نحو 95.9 مليون دينار كويتي. بينما تراجعت أرباح قطاع الصناعة من نحو 187.5 مليون دينار كويتي إلى نحو 167.3 مليون دينار كويتي، وتفاصيل أداء القطاعات يلخصها الجدول المرفق.

وتشير نتائج الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري إلى تحسن أداء 90 شركة مقارنة مع أدائها لنفس الفترة من عام 2018، من ضمنها زادت 63 شركة مستوى أرباحها وخفضت 27 شركة مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، أي أن 54.9% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء. وحققت 74 شركة تراجعاً في مستوى أدائها، ضمنها 48 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما زادت 26 شركة من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الرابحة، حققت عشر شركات قيادية أرباحاً بنحو 1.117 مليار دينار كويتي، أو نحو 68.3% من إجمالي الأرباح المطلقة. تصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 302.2 مليون دينار كويتي، وجاء «بيت التمويل الكويتي» في المرتبة الثانية بنحو 190.5 مليون دينار كويتي، و«البنك الأهلي المتحد (البحرين)» في المرتبة الثالثة بنحو 169.9 مليون دينار كويتي، واحتلت شركة «زين» المرتبة الرابعة بنحو 153 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 37.7 مليون دينار كويتي، وضمنها حققت شركة «إيفا للفنادق والمنتجعات» أعلى مستوى خسائر مطلقة بنحو 8.4 مليون دينار كويتي، تلتها شركة «دانة الصفاة الغذائية» بنحو 5 مليون دينار كويتي.

«الدولي» يحقق 12.92 مليون دينار ارباحاً صافية

جاء في تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن نتائج بنك الكويت الدولي – 30 سبتمبر 2019 : أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى تحقيقه صافي أرباح (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 12.92 مليون دينار كويتي، بانخفاض مقداره 2.64 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 17% مقارنة بنحو 15.56 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018، وتحقق ذلك بسبب ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، مسانداً له ارتفاع جملة المخصصات بنحو 2.54 مليون دينار كويتي أو بنسبة 45.1%. وعليه، انخفض الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم المخصصات) بنحو 244 ألف دينار كويتي أو ما نسبته 1.1%، وصولاً إلى نحو 22.18 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 22.42 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 2.16 مليون دينار كويتي أو بنسبة 4.4%، وصولاً إلى نحو 51.79 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 49.63 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 680 ألف دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 39.93 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 39.25 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند إيرادات استثمارات بنحو 1.14 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 3.06 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 1.92 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 2.41 مليون دينار كويتي أو بنسبة 8.9%، وصولاً إلى نحو 29.62 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 27.21 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وارتفع إجمالي المخصصات بنحو 2.54 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 41.5% كما أسلفنا، وصولاً إلى نحو 8.68 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 6.14 مليون دينار كويتي. وحصيلة ما تقدم يفسر، انخفاض هامش صافي الربح حيث بلغ نحو 24.9% بعد أن كان نحو 31.4% خلال الفترة المماثلة من عام 2018.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ قدره 262.7 مليون دينار كويتي ونسبته 12.1%، ليصل إلى نحو 2.431 مليار دينار كويتي مقابل نحو 2.169 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2018، وارتفع بنحو 353.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 17% عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2018، حين بلغ نحو 2.078 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مدينو تمويل بنحو 142.4 مليون دينار كويتي أي نحو 8.9%، وصولاً إلى نحو 1.748 مليار دينار كويتي (84.1% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 1.606 مليار دينار كويتي (83.8% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018، وارتفع بنحو 13.3% أو نحو 205.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.543 مليار دينار كويتي (74.3 %من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من عام 2018. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 86.7% مقارنة بنحو 88.1%. وارتفع أيضاً، بند النقد والأرصدة لدى البنوك بنحو 95.6 مليون دينار كويتي أو بنحو 229.9%، وصولاً إلى نحو 137.2 مليون دينار كويتي (6.6% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 41.6 مليون دينار كويتي (2.2% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018، وارتفع بنحو 142.9%، أي نحو 80.7 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام 2018، حين بلغ نحو 56.5 مليون دينار كويتي (2.7% من إجمالي الموجودات).

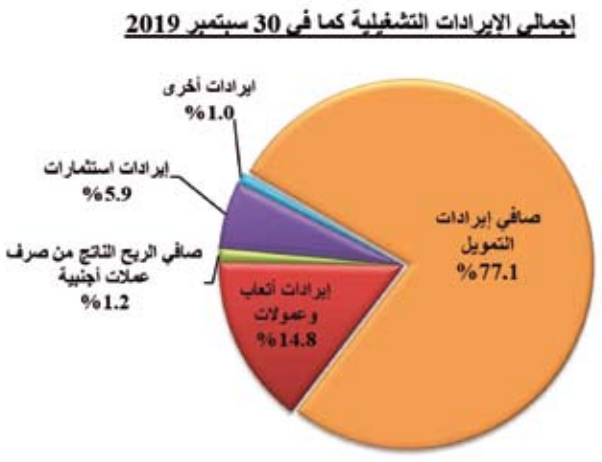

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 167.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 8.9%، لتصل إلى نحو 2.060 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 1.892 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018. وحققت ارتفاعاً بنحو 252.7 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو 14%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2018، حين بلغت نحو 1.807 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 84.7% مقارنة بنحو 87%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد انخفضت، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 6.2% مقارنة بنحو 7.8%. وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 0.7% مقارنة مع نحو 1%. وكذلك انخفض العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 16.3%، مقارنة بنحو 20%. وانخفضت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 13.18 فلس مقارنة بنحو 15.94 فلس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / الربحية (P/E) نحو 15.4 ضعف مقارنة مع نحو 11.2 ضعف، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض ربحية السهم بنسبة 17.3%، مقابل ارتفاع سعر السهم السوقي بنسبة 13.9% عن مستواهما في نهاية سبتمبر 2018. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.8 مرة مقارنة مع 0.9 مرة للفترة نفسها من العام السابق.